الاحكام الدستورية

اكتوبر ٢٠٢٣ - سبتمبر ٢٠٢٤

Constitutional Judicial Rulings

Oct 2023 - Sep 24024

السقعان SAQAAN LAW FIRM

www.saqaanlawfirm.com

اهم احكام المحكمة الدستورية العليا
الصادرة في الفترة من أكتوبر ٢٠٢٣ حتى سبتمبر ٢٠٢٤
في مجال دستورية القوانين واللوائح

(١)

رقم الدعوى	السنة	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ الحكم
٥٣	٩٣ قضائية دستورية	العدد ٣٩ مكرر هـ بتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠٢٣	٣ أكتوبر ٢٠٢٣
الموضوع: الفصل في دستورية نص البند (د) من المادة ٢٤ من النظام الأساسي لصندوق الرعاية الاجتماعية والصحية للعاملين بمصلحة الضرائب العامة المعدل بقرار وزير المالية رقم ١٥٢٢ لسنة ٢٠٠٣			
النص المطعون عليه: " تقدم الخدمات الصحية المنصوص عليها بالمادة ٢٣ لأعضاء الصندوق والمحالين للتقاعد وفقاً للضوابط الاتية: (أ) ...(ب)...(ج) (د) لا يتحمل الصندوق تكاليف العلاج خارج الدولة "			
ملخص الحكم: عدم دستورية ما تضمنه البند (د) من المادة ٢٤ من النظام الأساسي لصندوق الرعاية الاجتماعية والصحية للعاملين بمصلحة الضرائب العامة المرافق لقرار وزير المالية رقم ١٥٢٢ لسنة ٢٠٠٣ من إطلاق حكمه ليشمل عدم تحمل الصندوق تكاليف حالات العلاج خارج الدولة وان تماثلت مع الخدمات الطبية التي يقدمها في الداخل وفق الضوابط التي يقررها النظام الأساسي للصندوق.			

رقم الدعوى	السنة	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ الحكم
١٠٠	٤٣ قضائية دستورية	العدد ٤٤ مكرر بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠٢٣	٤ نوفمبر ٢٠٢٣

الموضوع : الفصل في دستورية نص المادة ٦٤ من قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦.

النص المطعون عليه:

" كل موظف يحبس احتياطياً او تنفيذاً لحكم جنائي يوقف عن عمله، بقوة القانون مدة حبسه، ويحرم من نصف اجره إذا كان الحبس احتياطياً او تنفيذاً لحكم جنائي غير نهائي ، ويحرم من كامل اجره إذا كان الحبس تنفيذاً لحكم جنائي نهائي .

وإذا لم يكن من شأن الحكم الجنائي انهاء خدمة الموظف يعرض امره عند عودته الى عمله على السلطة المختصة لتقرير ما يتبع في شأن مسؤوليته التأديبية "

ملخص الحكم: عدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة ٦٤ من قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ فيما تضمنه من حرمان الموظف الذي يحبس احتياطياً من نصف اجره عن مدة حبسه، في مجال سريانه على حالات انتفاء المسؤولية الجنائية بحكم نهائي او قرار قضائي لا يجوز الطعن عليه.

رقم الدعوى	السنة	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ الحكم
٢٨	٤٠ قضائية دستورية	العدد الاول مكرر بتاريخ ١٠ يناير ٢٠٢٤	٦ يناير ٢٠٢٤

الموضوع الفصل في دستورية نص المادة ٦٣ من قانون الجمعيات والمؤسسات الاهلية الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢.

النص المطعون عليه:

" يجوز حل المؤسسة الاهلية بقرار مسبب من وزير الشئون الاجتماعية، بعد اخذ راي الاتحاد العام وبعد دعوى المؤسسة لسماع اقوالها، اذا توافرت دلائل جدية على ممارسة المؤسسة نشاطاً من الأنشطة المحظورة في المادة ١١ من هذا القانون.

ويتعين ان يتضمن قرار الحل تعيين مصف او أكثر لمدة وبمقابل يحددهما

ولوزير الشئون الاجتماعية ان يكتفي في أي من الحالات المشار اليها بإصدار قرار بإلغاء التصرف المخالف، او بإزالة سبب المخالفة، او بعزل مجلس الأمناء، او بوقف نشاط المؤسسة.

ولكل ذي شأن الطعن على القرار الذي يصدره وزير الشئون الاجتماعية امام محكمة القضاء الإداري وفق الإجراءات والمواعيد المحددة لذلك ودون التقيد بأحكام المادة ٧ من هذا القانون، وعلى المحكمة ان تفصل في الطعن على وجه الاستعجال وبدون مصروفات.

ويعتبر من ذوي الشأن في خصوص الطعن أعضاء مجلس أمناء المؤسسة او أي من مؤسسيها.

وتؤول الأموال الناتجة عن تصفية المؤسسة الى صندوق اعانة الجمعيات والمؤسسات الاهلية "

ملخص الحكم:

اولاً: عدم دستورية نص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الجمعيات والمؤسسات الاهلية الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ فيما تضمنه من تخويل وزير الشؤون الاجتماعية سلطة عزل مجالس أمناء المؤسسات الاهلية.

ثانياً: بسقوط نص المادة ١٤١ من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر في مجال سريانه على نص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من القانون ذاته

رقم الدعوى	السنة	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ الحكم
٩٥	٤٣ قضائية دستورية	العدد الاول مكرر بتاريخ ١٠ يناير ٢٠٢٤	٦ يناير ٢٠٢٤

الموضوع : الفصل في دستورية نص المادة ٢٤٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فيما تضمنته من نظر المحكمة التي أصدرت الحكم التماس إعادة النظر في الحالة السادسة من الحالات المنصوص عليها في المادة ٢٤١ من القانون ذاته.

النصوص المطعون عليها:

مادة ٢٤١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية

" للخصوم ان يلتمسوا إعادة النظر في الاحكام الصادرة بصفة انتهائية في الأحوال الاتية:

١-

٦- إذاكان منطوق الحكم مناقضاً بعضه لبعض. "

مادة ٢٤٣ من ذات القانون

" يرفع الالتماس امام المحكمة التي أصدرت الحكم بصحيفة تودع قلم كتابها وفقاً للأوضاع المقررة لرفع الدعوى

.....

ويجوز ان تكون المحكمة التي تنظر الالتماس مؤلفة من نفس القضاة الذين أصدروا الحكم "

ملخص الحكم: بعدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ في مجال سريانه على البند رقم ٦ من المادة ٢٤١ من القانون ذاته.

(٥)

رقم الدعوى	السنة	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ الحكم
٤١	٤٣ قضائية دستورية	العدد ٥ مكرر ب بتاريخ ٥ فبراير ٢٠٢٤	٣ فبراير ٢٠٢٤

الموضوع : الفصل في دستورية قرار وزير التنمية المحلية رقم ١١٨ لسنة ٢٠١١ بشأن تنظيم الاشتراك في المشروعات والصناديق والحسابات بالمحافظات.

نص القرار المطعون عليه:

مادة ١ : يحظر الجمع بين رئاسة او عضوية اكثر من مجلسين او لجنتين لإدارة المشروعات والصناديق والحسابات المقامة بالمحافظات . كما لا يجوز صرف اية مكافأت او حوافز او اية مبالغ مالية من اكثر من جهتين من الجهات المشار اليها . ويسري هذا الحظر على مجالس إدارة الصناديق او المشاريع المقامة بالمحافظات او الوحدات المحلية الاخرى او مديريات الخدمات

مادة ٢ : يطبق الحظر المشار اليه بالمادة الأولى على جميع المسئولين او المختصين بالمحافظة وبخاصة شاغلي الوظائف : سكرتير عام ، سكرتير عام مساعد ، رئيس حي ، رئيس مدينة ، رئيس مركز ، رئيس قرية ، ونوابهم وسكرتيري عموم هذه الوحدات وشاغلي وظائف الدرجة العالية او درجة مدير عام ، ومديري عموم المديريات ووكلائهم والمستشارين والخبراء المتعاقدين وسائر الوظائف القيادية بالمحافظات

مادة ٣ : في حالة مخالفة الحظر الوارد في هذا القرار، يتعين رد المبالغ الزائدة لموازنة المشروع او الصندوق او الحساب ، مع إحالة المتسبب في المخالفة للنيابة الإدارية للتحقيق

مادة ٤: يلغى كل حكم يخالف القرار

مادة ٥ : على جميع الجهات تنفيذ هذا القرار ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره

ملخص الحكم: بعدم دستورية قرار وزير التنمية المحلية رقم ١١٨ لسنة ٢٠١١ بشأن تنظيم الاشتراك في المشروعات والصناديق والحسابات بالمحافظات.

رقم الدعوى	السنة	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ الحكم
٣٧	٣٦ قضائية دستورية	العدد ١٠ مكرر بتاريخ ١٠ مارس ٢٠٢٤	٩ مارس ٢٠٢٤

الموضوع : عدم دستورية نص البند ح / ٧ من المادة ٤٨ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ بإنشاء وتنظيم نقابة المهن الرياضية المعدل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٠.

النص المطعون عليه:

" تتكون موارد النقابة من :

(أ)....(ب) ....

(ح) حصيلة طوابع النقابة ويكون تحصيلها لصالح صندوق المعاشات والاعانات بالفئات الاتية :

١-....

٧- نسبة ٥٪ تحصل على اية عقود يتم ابرامها مع اللاعبين والمدربين والاداريين الوطنيين، وتزاد الى ١٠ ٪ للأجانب ولا يتم اعتماد هذه العقود الا بعد سداد هذه النسبة "

ملخص الحكم: بعدم دستورية نص البند ح / ٧ من المادة ٤٨ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ بإنشاء وتنظيم نقابة المهن الرياضية المعدل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٠.

رقم الدعوى	السنة	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ الحكم
٥	٤١ قضائية دستورية	العدد ١٤ مكرر أ بتاريخ ٨ ابريل ٢٠٢٤	٦ ابريل ٢٠٢٤

الموضوع : الفصل في دستورية قراري محافظ اسوان رقمي ١٤٠ لسنة ٢٠٠٢ و١٧٢ لسنة ٢٠٠٥

القرارات المطعون عليها

قرار محافظ اسوان ١٤٠ لسنة ٢٠٠٢ الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٢:

مادة : ١ يحدد سعر بيع المتر للأراضي بقرى التعمير بمدينة ابوسمبل السياحية وعددها ٧ قرى بخمسة جنيهات للمتر والواحد ، مع استبعاد قيمة المرافق لمدة ثلاث سنوات للمساكن ، وسنة واحدة للمشروعات الاستثمارية ، وذلك للأسباب الاتية :

1) الارتفاعات بالمدينة مقيدة بالبناء دور واحد
2) ارتفاع أسعار مواد البناء
3) عملاً على استقرار المواطنين
4) ان المدينة تعتبر من المناطق النائية

على ان يتم تحرير عقد تخصيص وليس تمليك لمن لم يكمل البناء ويعطي مهلة ٦ اشهر يتم سحب الأرض في حالة عدم بنائها خلال هذه المدة .

مادة: ٢ على السيد السكرتير العام تنفيذ هذا القرار وابلاغه للجهات المختصة

قرار محافظ اسوان ١٧٢ لسنة ٢٠٠٥ الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٩:

مادة ١: تعدل الفقرة الأولى من قرارنا رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٠٢ المشار اليها ليصبح نصها كالاتي : " يحدد سعر بيع المتر من الأرض بقرى التعمير بمدينة أبو سمبل السياحية ، وعددها سبع قرى ليكون كالاتي :

أ – بالنسبة للمساكن سعر بيع متر الأرض ستة جنيهات ، مع إضافة عشرين جنيهاً لحساب المرافق

ب – بالنسبة للمشروعات الاستثمارية سعر بيع متر الأرض ثمانية واربعون جنيها واربعون قرشاً ، مع إضافة عشرين جنيها لحساب المرافق ويستمر العمل بهذه الأسعار لمدة ثلاث سنوات فقط

مادة : ٢ على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه

ملخص الحكم:

اولاً : بعدم دستورية قراري محافظ اسوان رقمي ١٤٠ لسنة ٢٠٠٢ و١٧٢ لسنة ٢٠٠٥ .

ثانياً : بتحديد اليوم التالي لنشر الحكم تاريخاً لإعمال اثاره

رقم الدعوى	السنة	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ الحكم
١١٢	٢١ قضائية دستورية	العدد ١٨ مكرر ب بتاريخ ٨ مايو ٢٠٢٤	٤ مايو ٢٠٢٤

الموضوع : الفصل في دستورية قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١، والمواد ١ في شأن تعريف المكلف والضريبة الإضافية و ٣ / ٤ و ٥ و١٨ من القانون ذاته ، والمادتين ٤ / ١ ، و٢٦ من لائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ بتعديل احكام قانون الضريبة العامة على المبيعات والمادة ٧ منه وقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٤

النص المطعون عليه :

" اعتبارا من ١٤ / ٢ / ١٩٩٤ : يضاف الى الجدول رقم ٢ المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار اليه البندان الاتيان:

١٦- خدمة الوساطة لبيع العقارات قيمة الخدمة ١٠ ٪

١٧ – خدمة الوساطة لبيع السيارات قيمة الخدمة ١٠٪ "

ملخص الحكم: بعدم دستورية ما تضمنه صدر المادة ٧ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض احكام قانون الضريبة على المبيعـــات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ من العمل بأحكـــامها اعـتباراً من ١٤ / ٢ / ١٩٩٤ ورفض ماعدا ذلك من طلبات .

رقم الطعن	سنة الطعن	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ الحكم
١١٦	٢٠ قضائية دستورية	العدد ١٨ مكرر ب بتاريخ ٨ مايو ٢٠٢٤	٤ مايو ٢٠٢٤

موضوع النزاع: الفصل في دستورية نص المادتين (١ / بند ب) و (٥) من قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن توزيع حصيلة مقابل الخدمة في المنشئات الفندقية والسياحية

النص المطعون عليه :

مادة ١ : مع عدم الاخلال بأي نسب افضل للعاملين يحددها النظام الأساسي للمنشأة او العقد الجماعي ، توزع الحصيلة الكلية لمقابل الخدمة في المنشئات في المنشئات الفندقية والسياحية على الوجه الاتي :

(أ) ٨٠ ٪ من الحصيلة الكلية للعاملين بالمنشأة

(ب) ٢٠ ٪ من الحصيلة الكلية للمنشأة مقابل الكسر والفقد والتلف

مادة ٥ : على المنشئات الفندقية التي تطبق نظام الاجر الثابت ان تقوم في نهاية كل سنة على الأكثر بمقارنة ماتم صرفه من أجور للعاملين المتصلين اتصالا مباشرا بالعملاء مع حصيلة النسبة المخصصة لهم من الحصيلة الكلية لمقابل الخدمة وفقاً للمبين بالبند (أ) من المادة ٢ فإذا كانت اجورهم الثابتة اقل من حصيلة هذه النسبة يوزع الفرق عليهم بنسبة اجورهم الثابتة "

ملخص الحكم:

اولاً: بعدم دستورية البند ب من المادة ١ من قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤، والبند ٢ من المادة الأولى من قرار وزير القوى العاملة رقم ١٢٥ لسنة ٢٠٠٣ بشأن توزيع حصيلة مقابل الخدمات في المنشئات الفندقية والسياحية فيما نصا عليه من توزيع نسبة ٢٠ ٪ من الحصيلة الكلية للمنشأة مقابل الكسر والفقد والتلف

ثانياً: بعدم دستورية المادة (٥) من قرار ويز الدولة للقوى العاملة والتدريب والمادة الخامسة مت قرار وزير القوى العاملة والهجرة المشار اليهما فيما تضمنتاه من استثناء العاملين المتصلين اتصالا مباشراً بالعملاء في المنشئات الفندقية التي تطبق نظام الاجر الثابت من الحصول على النسبة المخصصة لهم من الحصيلة الكلية لمقابل الخدمة الا إذا كانت اجورهم الثابتة اقل من حصيلة هذه النسبة

ثالثاً: بسقوط احكام القرارين المار بيانهما المرتبطة بالنصوص المقضي بعدم دستوريتها

رابعاً: بتحديد اليوم التالي لنشر الحكم في الجريدة الرسمية تاريخاً لإعمال اثاره.

رقم الطعن	سنة الطعن	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ الحكم
١٧٨	٢٦ قضائية دستورية	العدد ٣١ مكرر د بتاريخ ٧ اغسطس ٢٠٢٤	٣ اغسطس ٢٠٢٤

موضوع النزاع: الفصل في دستورية البند ٢ من المادة ١١٨ والمادة ١١٩ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٠٠

النص المطعون عليه :

المادة ١١٨ : تفرض غرامة لا تقل عن عشر الضرائب الجمركية المعرضة للضياع ولاتزيد على مثلها في الأحوال الاتية : (١) ... (٢) تقديم بيانات خاطئة عن القيمة اذا ظهرت فيها زيادة تجاوز عشرين في المائة .(٣) ...(٤)... "

المادة ١١٩ : تفرض الغرامات المنصوص عليها في المواد السابقة بقرار من مدير الجمرك المختص ويجب أدائها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلان المخالفين بهذا القرار بخطاب مسجل مصحوب بعلم وصول مالم يتظلم ذوو الشأن بكتاب يقدم للمدير العام للجمارك خلال الخمسة عشر يوماً المذكورة وللمدير العام في هذه الحالة ان يؤيد العرامة او يعدلها او يلغيها .

وتحصل الغرامات بطريق التضامن من الفاعلين والشركاء وذلك بطريق الحجز الإداري . وتكون البضائع ضامنة لاستيفاء تلك الغرامات .

ويجوز الطعن في قرارات المدير العام للجمارك خلال خمسة عشر يوماً من إعلانها بخطاب موصى عليه بعلم وصول امام المحكمة المختصة ويكون حكم المحكمة نهائياً وغير قابل للطعن فيه .

ملخص الحكم: عدم دستورية صدر المادة ١١٩ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قبل استبدالها بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٠٠ فيما تضمنه من تخويل مدير الجمرك الاختصاص بفرض الغرامة المنصوص عليها في المادة (١١٨ / ٢) من القانون ذاته وسقوط باقي احكام المادة ١١٩ المار بيانها ورفض ماعدا ذلك من طلبات.

The most important rulings of the Supreme Constitutional Court

issued from October 2023 to September 2024

in the field of the constitutionality of laws and regulations.

(1)

Case Number	Judicial Year	Official Gazette Number	Date of Judgment
53	93 Constitutional	39 (Supplement H)	October 4, 2023

Subject: Ruling on the constitutionality of Clause (D) of Article 24 of the Basic Regulations of the Social and Health Care Fund for Employees of the Public Tax Authority, amended by the Minister of Finance's Decision No. 1522 of 2003.

Challenged Text:

"Health services stipulated in Article 23 are provided to fund members and retirees according to the following regulations:

(A) … (B) …

(D) The fund does not cover treatment costs outside the country."

Summary of the Judgment:

The unconstitutionality of Clause (D) of Article 24 of the Basic Regulations of the Social and Health Care Fund for Employees of the Public Tax Authority, as included in the Minister of Finance's Decision No. 1522 of 2003, in its general application to exclude the fund from covering treatment costs outside the country, even if the medical services are similar to those provided domestically under the regulations set by the fund's basic regulations.

(2)

Case Number	Judicial Year	Official Gazette Number	Date of Judgment
100	43 Constitutional	Issue 44(Supplement)	November 4, 2023
Subject: Ruling on the constitutionality of Article 64 of the Civil Service Law issued by Law No. 81 of 2016.			
Challenged Text: "Any employee who is detained in custody or serving a criminal sentence shall be suspended from work by law for the duration of their detention and shall be deprived of half of their salary if the detention is in custody or for a non-final criminal sentence, and shall be deprived of their full salary if the detention is for a final criminal sentence. If the criminal judgment does not result in the termination of the employee's service, their case shall be referred to the competent authority upon their return to work to decide on their disciplinary responsibility."			
Summary of the Judgment: The unconstitutionality of the first paragraph of Article 64 of the Civil Service Law issued by Law No. 81 of 2016, insofar as it deprives an employee who is detained in custody of half of their salary for the duration of their detention, in cases where there is no criminal responsibility by a final judgment or an unappealable judicial decision.			

(3)

Case Number	Judicial Year	Official Gazette Number	Date of Judgment
28	40 Constitutional	Issue 1 (Supplement)	January 10, 2024

Subject: Ruling on the constitutionality of Article 63 of the Law on Associations and Non-Governmental Organizations issued by Law No. 84 of 2002.

Challenged Text: "It is permissible to dissolve a non-governmental organization by a reasoned decision of the Minister of Social Affairs, after consulting the General Federation and after summoning the organization to hear its statements, if there are serious indications that the organization is engaging in activities prohibited under Article 11 of this law.

The dissolution decision must include the appointment of one or more liquidators for a specified period and with a specified remuneration.

The Minister of Social Affairs may, in any of the aforementioned cases, issue a decision to cancel the violating act, remove the cause of the violation, dismiss the Board of Trustees, or suspend the organization's activities.

Any concerned party may appeal the decision issued by the Minister of Social Affairs before the Administrative Court according to the procedures and deadlines specified for this purpose, without adhering to the provisions of Article 7 of this law. The court must decide on the appeal urgently and without fees.

The concerned parties in the appeal include the members of the Board of Trustees or any of the organization's founders.

The funds resulting from the liquidation of the organization shall be transferred to the Fund for Aid to Associations and Non-Governmental Organizations."

Summary of the Judgment:

First: The unconstitutionality of the third paragraph of Article 63 of the Law on Associations and Non-Governmental Organizations issued by Law No. 84 of 2002, insofar as it grants the Minister of Social Affairs the authority to dismiss the Boards of Trustees of non-governmental organizations.

Second: The nullification of Article 141 of the executive regulations of the aforementioned law in its application to the third paragraph of Article 63 of the same law.

(4)

Case Number	Judicial Year	Official Gazette Number	Date of Judgment
95	43 Constitutional	Issue 1 (Supplement)	January 10, 2024
Subject: Ruling on the constitutionality of Article 243 of the Civil and Commercial Procedures Law, regarding the court that issued the judgment considering the petition for reconsideration in the sixth case mentioned in Article 241 of the same law.			
Challenged Text: Article 241 of the Civil and Commercial Procedures Law: "Parties may request reconsideration of final judgments in the following cases: 1– 6– If the judgment's operative part contradicts itself." Article 243 of the same law: "The petition is submitted to the court that issued the judgment through a statement filed with its registry according to the procedures prescribed for filing a lawsuit… The court considering the petition may be composed of the same judges who issued the judgment."			
Summary of the Judgment: The unconstitutionality of the last paragraph of Article 243 of the Civil and Commercial Procedures Law issued by Law No. 13 of 1968, in its application to item 6 of Article 241 of the same law.			

(5)

Case Number	Judicial Year	Official Gazette Number	Date of Judgment
41	43 Constitutional	Issue 5 (Supplement B)	February 5, 2024

Subject: Ruling on the constitutionality of the Minister of Local Development's Decision No. 118 of 2011 regarding the regulation of participation in projects, funds, and accounts in the governorates.

Text of the contested decision:

Article 1: It is prohibited to combine the presidency or membership of more than two councils or committees for managing projects, funds, and accounts established in the governorates. It is also not permissible to receive any rewards, incentives, or any financial amounts from more than two of the mentioned entities. This prohibition applies to the boards of directors of funds or projects established in the governorates or other local units or service directorates.

Article 2: The prohibition mentioned in Article 1 applies to all officials or specialists in the governorate, especially those holding the positions of: General Secretary, Assistant General Secretary, District Head, City Head, Center Head, Village Head, and their deputies, general secretaries of these units, holders of high-grade positions or general manager positions, general managers of directorates and their deputies, consultants, contracted experts, and all leadership positions in the governorates.

Article 3: In case of violation of the prohibition stated in this decision, the excess amounts must be refunded to the budget of the project, fund, or account, and the person responsible for the violation must be referred to the administrative prosecution for investigation.

Article 4: Any provision contrary to this decision is repealed.

Article 5: All entities must implement this decision, and it will come into effect one month after its publication date.

Summary of the Judgment: The unconstitutionality of the Minister of Local Development's Decision No. 118 of 2011 regarding the regulation of participation in projects, funds, and accounts in the governorates.

(6)

Case Number	Judicial Year	Official Gazette Number	Date of Judgment
37	36 Constitutional	Issue 10 (Supplement)	March 10, 2024
Subject: Unconstitutionality of Clause H/7 of Article 48 of Law No. 3 of 1987 on the Establishment and Regulation of the Sports Professions Syndicate, as amended by Law No. 63 of 2010.			
Challenged Text: "The resources of the syndicate consist of: (A)…(B)… (H) The proceeds from the syndicate's stamps, which are collected for the benefit of the pensions and assistance fund, in the following categories: 1–… 7– A 5% fee on any contracts concluded with national players, coaches, and administrators, increasing to 10% for foreigners. These contracts are not approved until this fee is paid."			
Summary of the Judgment: The unconstitutionality of Clause H/7 of Article 48 of Law No. 3 of 1987 on the Establishment and Regulation of the Sports Professions Syndicate, as amended by Law No. 63 of 2010.			

(7)

Case Number	Judicial Year	Official Gazette Number	Date of Judgment
5	41 Constitutional	14 (Supplement A)	April 8, 2024

Subject: Ruling on the constitutionality of Aswan Governor's Decisions No. 140 of 2002 and No. 172 of 2005

Challenged Decisions:

Aswan Governor's Decision No. 140 of 2002 issued on 2/6/2002:

- Article 1: Sets the sale price of land in the development villages of Abu Simbel City, totaling 7 villages, at five pounds per square meter, excluding the cost of utilities for three years for housing and one year for investment projects, for the following reasons:
  - Building heights in the city are restricted to one floor.
  - High prices of building materials.
  - To ensure the stability of citizens.
  - The city is considered a remote area.

A land allocation contract, not ownership, will be issued for those who do not complete the construction, with a six-month grace period. The land will be withdrawn if not built upon within this period.

- Article 2: The Secretary-General is to implement this decision and notify the relevant authorities.

Aswan Governor's Decision No. 172 of 2005 issued on 19/6/2005:

- Article 1: Amends the first paragraph of our Decision No. 140 of 2002 to read as follows: "The sale price of land in the development villages of Abu Simbel City, totaling seven villages, is set as follows:
  - For housing: six pounds per square meter, with an additional twenty pounds for utilities.
  - For investment projects: forty-eight pounds and forty piasters per square meter, with an additional twenty pounds for utilities. These prices are valid for three years only."

Article 2: The relevant authorities are to implement this decision as it pertains to them.

Summary of the Judgment:

First : The unconstitutionality of Aswan Governor's Decisions No. 140 of 2002 and No. 172 of 2005.

Second : The effects of the judgment are to be applied the day following its publication.

(8)

Case Number	Judicial Year	Official Gazette Number	Date of Judgment
112	21 Constitutional	Issue 18 (Supplement B)	May 8, 2024
Subject: Ruling on the constitutionality of the General Sales Tax Law issued by Law No. 11 of 1991, and Articles 1 regarding the definition of the taxpayer and additional tax, 3/4, 5, and 18 of the same law, and Articles 4/1 and 26 of its executive regulations issued by the Minister of Finance's Decision No. 161 of 1991, and Law No. 2 of 1997 amending the provisions of the General Sales Tax Law, Article 7 thereof, and Presidential Decree No. 39 of 1994			
Challenged Text: "Effective from 14/2/1994: The following two items are added to Table No. 2 attached to Law No. 11 of 1991: 16– Brokerage service for real estate sales, service value 10% 17– Brokerage service for car sales, service value 10%"			
Summary of the Judgment: The unconstitutionality of the provisions contained in the preamble of Article 7 of Law No. 2 of 1997 amending some provisions of the Sales Tax Law issued by Law No. 11 of 1991, effective from 14/2/1994, and the rejection of other requests.			

(9)

Case Number	Judicial Year	Official Gazette Number	Date of Judgment
116	20 Constitutional	Issue 18 (Supplement B)	May 8, 2024

Subject: Reviewing the constitutionality of Articles (1 / Clause B) and (5) of the Minister of Manpower and Training's Decision No. 22 of 1984 regarding the distribution of service charge proceeds in hotel and tourism establishments.

Challenged Text: Article 1: Without prejudice to any better percentages for workers determined by the establishment's bylaws or collective agreement, the total proceeds of the service charge in hotel and tourism establishments shall be distributed as follows:
(A) 80% of the total proceeds to the workers of the establishment.
(B) 20% of the total proceeds to the establishment for breakage, loss, and damage.
Article 5: Hotel establishments that apply a fixed wage system must, at the end of each year at the latest, compare the wages paid to workers directly connected to customers with the percentage of the total service charge proceeds allocated to them according to Clause (A) of Article 2. If their fixed wages are less than this percentage, the difference shall be distributed to them in proportion to their fixed wages.

Summary of the Judgment:

1. The unconstitutionality of Clause B of Article 1 of the Minister of State for Manpower and Training's Decision No. 22 of 1984, and Clause 2 of Article 1 of the Minister of Manpower's Decision No. 125 of 2003 regarding the distribution of service charge proceeds in hotel and tourism establishments, in terms of the provision for distributing 20% of the total proceeds to the establishment for breakage, loss, and damage.
2. The unconstitutionality of Article 5 of the Minister of State for Manpower and Training's Decision and Article 5 of the Minister of Manpower and Migration's Decision mentioned above, in terms of excluding workers directly connected to customers in hotel establishments that apply a fixed wage system from receiving the percentage allocated to them from the total service charge proceeds unless their fixed wages are less than this percentage.
3. The nullification of the provisions of the aforementioned decisions related to the texts ruled unconstitutional.
4. The determination that the day following the publication of the judgment in the Official Gazette shall be the date for its effects to take place.

(10)

Case Number	Judicial Year	Official Gazette Number	Date of Judgment
178	26 Constitutional	Issue 31 (Supplement D)	August 7, 2024

Subject: Determining the constitutionality of Clause 2 of Article 118 and Article 119 of the Customs Law issued by Presidential Decree Law No. 66 of 1963 before its amendment by Law No. 160 of 2000.

Challenged Text:

Article 118: A fine of not less than one-tenth of the customs duties at risk of loss and not more than the same amount shall be imposed in the following cases:

(1) …

(2) Providing incorrect data about the value if it shows an increase exceeding twenty percent.

(3) …

(4) …

Article 119: The fines stipulated in the previous articles shall be imposed by a decision of the competent customs director and must be paid within fifteen days from the date of notifying the violators of this decision by registered letter with acknowledgment of receipt, unless the concerned parties object in writing to the Director General of Customs within the mentioned fifteen days. In this case, the Director General may confirm, amend, or cancel the fine.

The fines shall be collected jointly from the perpetrators and partners through administrative seizure. The goods shall guarantee the collection of these fines.

Decisions of the Director General of Customs may be appealed within fifteen days of their notification by registered letter with acknowledgment of receipt before the competent court, and the court's ruling shall be final and not subject to appeal.

Summary of the Judgment: The unconstitutionality of the preamble of Article 119 of the Customs Law issued by Presidential Decree Law No. 66 of 1963 before its replacement by Law No. 160 of 2000, insofar as it grants the customs director the authority to impose the fine stipulated in Article (118/2) of the same law, and the nullification of the remaining provisions of Article 119 as stated, and the rejection of other requests.

المصادر:

(١) الجريدة الرسمية

(٢) المحكمة الدستورية العليا